مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

المجلات الاكاديمية العراقية

دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣

علي جابر عبدالحسين [a] * ، هدى عبد الهادي عبيد [b]
جامعة المثنى/كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :٢٠٢١/٥/١٠
تاريخ التعديل :٢٠٢١/٥/٢٥
قبول النشر :٢٠٢١/٥/٢٥
متوفر على الأنترنيت:٢٠٢١/٩/١٩

الكلمات المفتاحية :
السياسة المالية
النفقات العامة
المزاحمة
القطاع الخاص
العراق

الملخص

يهدف هذ البحث الى بيان دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق ،إذ عرفت السياسة المالية بدورها الكبير في التأثير على النشاط الإقتصادي ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص بفعل أدواتها المالية الثلاث (النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الدين العام) الأمر الذي مكنها من أن تحتل مكانة متميزة ومهمة في إدارة الإقتصادات الوطنية وتمثلت مشكلة البحث بإن السياسة المالية التي أتبعها العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت إنفجارية توسعية غير واضحة الأهداف ومن ثم تاتي اهمية البحث من أن قيام السياسة المالية بمزاحمة القطاع الخاص تعد من أكبر التحديات والمشاكل التي يواجهها الإقتصاد العراقي لاسيما عند قيام الحكومة بإستخدام النفقات الحكومية بشكل كبير ومفرط لاسيما عند زيادة الرواتب والمخصصات للعاملين في القطاع الحكومي العام، الأمر الذي جعل القطاع العام يعاني إختلالات تضخيمة في الموازنة العامة وفي الوقت ذاته أنعكس الأمر بالأثر السلبي على حجم القطاع الخاص وإنخفاض الإنفاق الموجه له وإهمال دوره الحيوي والفاعل وعليه توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات تمثلت بإن سياسة الإنفاق الكبيرة التي أتبعتها الدولة العراقية، وقيامها بتوظيف العاملين في القطاع الحكومي بدون إنتاجية تذكر خدمةً لمصالحها السياسية ، كانت سبباً في إنتشار ظاهرة البطالة المقنعة في العراق.

The role of financial policy in crowding out the private sector in Iraq after 2003

Ali Jaber Abdel Hussein [*a] , Hoda Abdel Hadi Obaid [b]
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics/ Department of Financial and Banking Sciences.

Abstract

This research aims to explain the role of fiscal policy in crowding out the private sector in Iraq, as the fiscal policy has known its great role in influencing economic activity and then crowding out the private sector by the action of its three financial tools (public expenditures, public revenues, public debt). These enabled it to occupy a distinct and important position in the management of national economies. The problem of the study is that the fiscal policy that Iraq followed after 2003 was explosive and expansionary with unclear objectives, and the financial policy, which crowds out the private sector, is one of the biggest challenges and problems facing the Iraqi economy, especially when the government uses expenditures. The government is largely and excessively crowds out the private sector especially when increasing salaries and allowances for workers in the public government sector, which made the public sector suffers form inflated imbalances in the public budget and the spread of the phenomenon of unemployment.

Key words: Fiscal policy, public expenditures , crowding ، private sector, Iraq.

* Corresponding author : E-mail addresses : Ly37855@gmail.com.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11-3/205-214

المقدمة

عُرفت السياسة المالية بدورها الريادي في التأثير على حجم الأنشطة الأقتصادية ،بفضل علاقاتها التشابكية مع السياسات الأخرى وبفضل أدواتها المالية المتمثلة بالإيرادات والنفقات العامة والدين العام والتي كان لها الدور الكبير في مزاحمة القطاع الخاص في العراق نتيجة ارتفاع حجم الانفاق على القطاع العام الذي يعاني من خسائر كبيرة ناجمة عن ارتفاع التكاليف وتدني مستوى الإيرادات ومن ثم أصبح يشكل عبئ كبير على الموازنة العامة للدولة بدلا من أن يكون مصدر في تمويلها بالإيرادات مقابل خفض الانفاق على القطاع الخاص ، واهمال الدور الحيوي لهذا القطاع ومن ثم واجهت الحكومة العراقية مشاكل اقتصادية حادة تمثلت بارتفاع حجم البطالة ومشاكل النمو الاقتصادي واختلال ميزان المدفوعات نتيجة عمليات التوظيف التي تبنتها الحكومة العراقية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث ان الدولة العراقية تبنت بعد عام ٢٠٠٣ سياسة مالية توسعية وانفجارية هدفها غير واضح المعالم مما انعكس سلبا على اداء القطاع الخاص ، على الرغم من كون موضوع الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، يحتل قمة الهرم في الاجواء الفكرية في الزمن المعاصر.

أهداف البحث

يهدف البحث الى بيان دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣في ظل الارتفاع الكبير في مستويات الانفاق العام ومستويات الاجور ، مما ادى الى اضعافه وانخفاض دور الاستثمار الخاص وعدم القدرة على المنافسة وبالتالي خروجه من اللعبة الاقتصادية.

أهمية البحث

يستمد هذه البحث أهميته من الاعتبارات العلمية والعملية الآتية تأتي اهمية البحث من خلال تناول السياسة المالية التي تعد الأداة الفاعلة التي تستخدمها الحكومة في مزاحمة القطاع الخاص و تنفيذ الأهداف المرسومة سواء كانت تلك الأهداف (أقتصادية ،أجتماعية ،سياسية) وتزداد أهمية البحث عند تتبع التطور في الإنفاق العام من خلال زيادة رواتب وأعداد التوظيف مما أدى إلى العزوف والأبتعاد عن العمل في القطاع الخاص والبحث عن الراحة وأستسهال الرزق في مؤسسات القطاع العام.

فروض البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن لأدوات السياسة المالية المتبعة في العراق دورا بارزا في مزاحمة القطاع الخاص وأضعافه).

الاطار النظري

أولا: (السياسة المالية، القطاع الخاص، المزاحمة)

تعد السياسة المالية من اهم السياسات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد لتعديل مستويات الإيرادات ومستويات الإنفاق ، وتحديد مصادر الدخل وكيفية الانفاق مثل (أجور الموظفين) ، (مشاريع الانفاق على البنية التحتية) أو (المشاريع الخدمية المختلفة) بهدف الوصول إلى مستويات التوازن الإقتصادي والإجتماعي لتحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال اتباع سياسات مالية مختلفة بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي(Philip,1973) وتحسين مستويات الطلب الكلي ومستويات الدخول للأفراد ،ومن ثم تقوم الحكومة بأتباع أدوات السياسة المالية من اجل تحقيق العديد من الأهداف المتمثلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوازن الاقتصادي(Andersen,2009) وعلى الرغم من أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للأفراد نتيجة توفير فرص العمل للأفراد والتخفيض من البطالة وخفض معدل الفقر وزيادة الإيرادات الضريبية فضلا عن مساهمته في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إذ يحتل القطاع الخاص دورا كبيرا ومؤثراً في تحقيق التنمية الأجتماعية ولاقتصادية في بلدان دول العالم المتقدمة والنامية ،نظرا للإمكانات والمزايا التي يتمتع بها هذا القطاع والتي تؤهله للقيام بدور كبير في مختلف المجالات وأن أهمية القطاع الخاص تبرز من خلال دوره كعامل رئيس ومحرك أساس لعملية النمو إلا أن القطاع الخاص في العراق قبل التحول الإقتصادي كان يتميز بضعف مساهمته وتردي وضعه ولاسيما حالة الركود والتذبذب، وعدم مساهمته في تحقيق استثمارات فعالة فضلاً عن تقادم وسائل الإنتاج التي حدت من تطوره وسيطرة اذ تعرف المزاحمة على أنها ظاهرة إقتصادية تعكس أنخفاض حجم الإستثمار الخاص والإستهلاك الخاص الناجم عن إرتفاع في سعر الفائدة نتيجة التحفيز المالي، إذ ترتبط المعاملات بأزدياد حجم المعاملات في الإقتصاد مما يؤدي إلى حدوث زيادة في مستوى الطلب على النقود (غصان ،٢٠٠٣).

ثانيا:-تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام2003

أن توجه السياسة المالية ودور الدولة في التحكم بالأنشطة الإقتصادية في تلك المدة أي بعد عام 2003 ولاسيما بعد التحول من الإقتصاد المركزي المخطط إلى إقتصاد السوق الحر كان من المفترض أن يتراجع وأن يمارس القطاع الخاص الدور الأكبر في التحكم بتلك الأنشطة ،إلا أن الواقع الذي حصل هو على العكس من ذلك ، ويمكن بيان دور السياسة المالية من خلال أستعراض الموازنات العامة وتحليل متغيرات السياسة المالية

متمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة والدين الحكومي العام الداخلي والخارجي وكما يلي :

١. **النفقات العامة**

أن للنفقات العامة أهمية كبيرة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الأقتصاد العراقي وأداة مهمة من أدوات السياسة المالية والتي لها دور كبير في أشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية ،إلا أن العراق يعاني من جملة التحديات التي واجهت الإقتصاد العراقي وأحدثت إختلالات هيكلية في بنيته مما أدى إلى تعرضه إلى العديد من الصدمات ,وتمثلت سياسة الإنفاق العام على العديد من الخدمات العامة المتمثلة بالتعليم والصحة فضلاً عن النفقات الموجهة إلى الأمن والدفاع (الكايد ،٢٠١٠ :٢٠)، ومن ملاحظة الجدول (6)يتبين إن النفقات العامة في عام ٢٠٠٣ إنها غير مستقرة وإن الموازنة العامة في تلك المدة لا تمثل السنة المالية بأكملها وإنما غطت المدة من تموز ولغاية كانون الأول، نتيجة الأحتلال الأجنبي للعراق في تلك المدة . ونلاحظ إن النفقات العامة شهدت إرتفاعا إذ بلغت (٣٢١١٧.٤) مليار دينار عام ٢٠٠٤ مقابل (٩٢٣٢.٢)مليار دينار عام ٢٠٠٣ وتجاوزت النفقات التشغيلية النفقات الإستثمارية عام ٢٠٠٤ إذ بلغت النفقات التشغيلية (٢٩١٠٢.٨) مليار دينار في حين بلغت النفقات الإستثمارية (٣٠١٤.٧)مليار دينار عام ٢٠٠٤ .

جدول (١) هيكل النفقات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة النفقات التشغيلية الى النفقات الاجمالية%	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
٢٠٠٣*	9232.2	7362.3	1869.9	……	79.7	20.3
٢٠٠٤	32117.5	29102.8	3014.7	2.47	90.6	9.4
٢٠٠٥	26375.2	21803.2	4572	-17.9	82.7	17.3
٢٠٠٦	38806.7	32779	6027.7	47.1	84.5	15.5
٢٠٠٧	39031.2	31308.2	7723	0.6	80.2	19.8
٢٠٠٨	59403.4	47522.7	11880.7	52.2	80	20
٢٠٠٩	52567	42053.6	10513.4	-11.5	80	20
٢٠١٠	70134.2	54580.9	15553.3	33.4	77.8	22.2
٢٠١١	78757.7	60925.6	17832.1	12.3	77.4	22.6
٢٠١٢	105139.6	75788.6	29351	33.5	72.1	27.9
٢٠١٣	119127.6	78746.8	40380.8	13.3	66.1	33.9
٢٠١٤	113473.5	76741.7	36731.8	-4.8	67.6	32.4
٢٠١٥	70397.5	51832.8	18564.7	-37.9	73.6	26.4
٢٠١٦	67067.4	51173.4	15894	-4.7	76.3	23.7
٢٠١٧	75490.1	59025.7	16464.4	12.6	78.2	21.8
٢٠١٨	80873.2	67052.9	13820.3	7.1	٨٢.٩	١٧.١

المصدر :١- جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات مختلفة . ٢-* نشرة عام ٢٠٠٣ تغطي المدة من تموز الى كانون الاول .

وتعزى الزيادة في النفقات التشغيلية إلى التغييرات التي شهدتها الدولة في تلك المدة المتمثلة بزيادة مخصصات ورواتب الموظفين وزيادة إجور العاملين في القطاع العام فضلاً عن الإنفاق العسكري لتغطية متطلبات الحروب ،ومن ثم إنخفضت النفقات العامة في عام ٢٠٠٥ بشقيها التشغيلية والإستثمارية إذ بلغت النفقات الإجمالية (٢٦٣٧٥.٢)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١٧.٩-) ويرجع سبب الإنخفاض في ذلك العام إلى تدهور الأوضاع الأمنية للدولة وعدم إستقرارها ،إلا أن في عام ٢٠٠٦ عاودت النفقات العامة بالإرتفاع ،إذ بلغت النفقات العامة (٣٨٨٠٦.٧)مليار دينار وأرتفعت النفقات التشغيلية من (٢١٨٠٣.٢)مليار دينار عام ٢٠٠٥ إلى (٣٢٧٧٩) مليار دينار عام ٢٠٠٦وأستمر الإرتفاع في حجم النفقات العامة حتى عام ٢٠٠٨ إذ بلغت النفقات العامة في عام ٢٠٠٨ (٥٩٤٠٣.٤)مليار دينار وأرتفعت النفقات التشغيلية بمستوى أكبر من النفقات الاستثمارية إذ بلغت (٤٧٥٢٢.٧) مليار دينار والتي كانت موزعة على القطاع العام في تمويل الخطط التنموية للحكومة

في حين بلغت النفقات الإستثمارية (١١٨٨٠.٧)مليار دينار، ويرجع السبب في الإرتفاع العام للنفقات إلى زيادة الطلب على النفط الخام في عام ٢٠٠٨ و إرتفاع أسعاره والتي أنعكست على إرتفاع حجم الإيرادات العامة ومن ثم إرتفاع النفقات التشغيلية على القطاع العام للدولة .

وشهدت النفقات العامة خلال مدة البحث المحددة أقل حجم في عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٥٢٥٦٧)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١١.٥-%) فضلاً عن إنخفاض النفقات التشغيلية والإستثمارية إلى (٤٢٠٥٣.٦)و(١٠٥١٣.٤) على التوالي ويرجع السبب في ذلك الإنخفاض إلى الأزمة المالية وإنخفاض أسعار النفط عام ٢٠٠٨ حتى وصل سعر البرميل إلى ١٥٠ دولار ، إلا أن المدة الممتدة من عام (٢٠١٠-٢٠١٣) عاودت النفقات العامة بالإرتفاع بشقيها التشغيلي والإستثماري إذ بلغت معدلات النمو (٣٣.٤، ١٢.٣ ،٣٣.٥، ١٣.٣ %)على التوالي وبلغت النفقات العامة أعلى مستوى في عام ٢٠١٣ إذ بلغت (١١٩١٢٧.٦)مليار دينار ويرجع السبب في الزيادة الطردية للنفقات العامة خلال تلك السنوات إلى الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية ،والتي أدت إلى إرتفاع حجم النفقات العامة في الموازنات للاعوام ٢٠١٢و٢٠١٣،أما في عام ٢٠١٤ إنخفضت النفقات العامة إذ بلغت (١١٣٤٧٣.٥) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٤.٨ -)، وكذلك الحال في عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ أنخفض حجم النفقات الإجمالية حتى وصل إلى (٧٠٣٩٧.٥) مليار دينار عام ٢٠١٥،و (٦٧٠٦٧.٤)مليار دينار عام ٢٠١٦ وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٣٧.٩-%)و(٤.٧-%)على التوالي ويعزى ذلك الإنخفاض إلى إنخفاض سعر النفط العالمي ،وإنخفاض مستوى الطلب العالمي على النفط الخام في تلك المدة بسبب الأزمة النفطية التي حدثت نهاية عام ٢٠١٤ فضلاً عن دخول داعش إلى العراق في عام ٢٠١٤ وتداعيات الأزمة المالية العالمية حتى عام ٢٠١٦ .ومن ثم عاودت النفقات العامة إرتفاعها خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ إذ بلغت النفقات الإجمالية (٧٥٤٩٠.١)مليار دينار عام ٢٠١٧ و(٨٠٨٧٣.٢)مليار دينار عام ٢٠١٨ وبمعدلات نمو إيجابية خلال العامين إذ بلغت (١٢.٦%)عام ٢٠١٧ و(٧.١%)خلال عام ٢٠١٨ وإرتفاع النفقات التشغيلية إلى (٦٧٠٥٢.٩)خلال عام ٢٠١٨ ويرجع السبب في إرتفاع حجم النفقات إلى التحسن الذي حصل في أسعار النفط وحصول النفقات التشغيلية على الحصة الأكبر من ذلك الإرتفاع في حجم النفقات العامة نتيجة أرتفاع مكونان النفقات التشغيلية المتمثلة بالمنح والرواتب.

٢. **الإيرادات العامة**

تعد الإيرادات العامة أحد الأدوات المهمة للسياسة المالية و التي تستخدمها الدولة لسد النفقات العامة والتي تسد حاجة الدولة في إدارة الإقتصاد ، اذ لابد من تتبع مسار تلك الإيرادات العامة لمعرفة مدى فاعليتها في الإقتصاد العراقي (حمد ،٢٠١٨ :٣٠٠)

ومن خلال بيانات الجدول (٢) نلاحظ ان الإيرادات العامة في تزايد وهذه الزيادة ناتجة عن إرتفاع الإيرادات النفطية لتمويل الإيرادات العامة نتيجة ضعف إسهام القطاع الصناعي والزراعي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، إذ إرتفعت الإيرادات العامة من (٤٥٩٦.٠)مليار دينار في عام ٢٠٠٣ إلى (٣٢٠٨٨.٩) مليار دينار عام ٢٠٠٤ وأستمر الإرتفاع في حجم الإيرادات العامة حتى عام ٢٠٠٨ إذ وصلت الإيرادات إلى (٨٠٦٤١) مليار دينار ونلاحظ إن الإيرادات النفطية أخذت الحصة الأكبر في تمويل الإيرادات العامة ويرجع السبب في ذلك إلى إستئناف تصدير النفط وإرتفاع أسعاره بعد رفع العقوبات عنه التي فرضت عليه قبل عام ٢٠٠٣ ،إذ بلغت الإيرادات النفطية في عام ٢٠٠٤ (٣٢٩٥٣)مليار دينار لتشكل نسبة (٨٩.١%) من الإيرادات العامة وإرتفعت تلك الإيرادات في عام ٢٠٠٨ حتى وصلت إلى (٧٦٢٩٧) مليار دينار ،أما الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى فكانت نسبها متذبذبة خلال مدة الدراسة بسبب السياسات التي إتبعت بعد عام ٢٠٠٣ وما تلاه من فتح الحدود على عملية إستيراد السلع والخدمات من الخارج ،وفي عام ٢٠٠٩ كان هناك إنخفاض ملحوظ في حجم الإيرادات العامة ،إذ بلغت (٥٥٢٤٣.٥)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٣١.٥ -) مع إنخفاض الإيرادات النفطية عن ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٥٠١٩٠.٢)مليار دينار ،ويعزى ذلك إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الازمة العالمية عام ٢٠٠٨، مما يعكس إعتماد الإقتصاد المحلي على النفط ،بالمقابل إرتفعت الإيرادات الضريبية في عام ٢٠٠٩ إلى (٢٠٥٠.٥)مليار دينار عن العام السابق

جدول (٢) هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٨)مليار دينار

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	الايرادات الاخرى	معدل نمو الايرادات العامة%	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الاخرى الى الايرادات العامة %
**٢٠٠٣	٤٥٩٦.٠	٤٠٩٦.٥	76.5	423	.....	٨٩.١	1.7	9.2

٢٠٠٤	٣٢٩٨٨.٩	٣٢٩٥٣	١٥٩.٦	٢٣٦.٢		٩٨.٨	٠.٥	٠.٧
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥.٥	٣٩٤٤٨.٥	٤٩٥.٣	٤٩١.٩	٢٢.٦	٩٧.٦	١.٢	١.٢
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥.٥	٤٦٨٧٣.٢	591.2	1591.1	٢١.٣	٩٥.٦	1.2	3.2
٢٠٠٧	٥٤٩٦٤.٩	٥١٩٤٩.٣	١٢٢٨.٣	١٧٨٧.٣	١٢	٩٤.٥	٢.٢	٣.٣
٢٠٠٨	٨٠٦٤١	٧٦٢٩٧	٩٨٥.٨	٣٣٥٨.٢	٤٦.٧	٩٤.٦	١.٢	٤.٢
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣.٥	٥٠١٩٠.٢	٢٠٥٠.٥	٣٠٠٢.٨	٣١.٥-	٩٠.٩	٣.٧	٥.٤
٢٠١٠	٧٠١٧٨.٢	٦٣٥٩٤.٢	١٥٠٣.٥	٥٠٨٠.٥	٢٧	٩٠.٦	٢.٢	٧.٢
٢٠١١	١٠٨٨٠٧.٤	٩٨٢٤١.٦	٢٤٠٨.٢	٨١٥٧.٦	٥٥	٩٠.٣	٢.٢	٧.٥
2012	119466.4	108692.8	2633.3	8140.3	10.1	90.9	2.3	6.8
٢٠١٣	113767.3	١٠٥٤٥١	2876.8	5439.5	-٥	92.6	2.5	4.8
٢٠١٤	105386.6	97072.4	1885.1	6429.1	-7.3	92.1	1.7	6.2
٢٠١٥	٦٦٤٧٠.٣	51312.6	2015	13142.7	-٣٧	77.1	3.2	19.7
٢٠١٦	٥٤٤٠٩.٣	٤٤٢٦٧.١	3861.8	6280.4	-١٨.١	٨١.٤	7.1	11.5
٢٠١٧	٧٧٣٣٥.٩	٦٥٠٧١.٩	6298.2	5965.8	٤٢.١	٨٤.١	8.1	7.7
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩.٨	٩٥٦١٩.٨	5686.2	5263.82	٣٧.٨	٨٩.٧	5.3	٦.٤

المصدر :جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات مختلفة .
* *نشرة عام ٢٠٠٣ تغطي المدة من تموز الى كانون الاول .

ثم عاودت الإيرادات العامة الإرتفاع في عام ٢٠١٠ إذ بلغت(٧٠١٧٨.٢)مليار دينار مع إرتفاع حجم الإيرادات النفطية إلى (٦٣٥٩٤.٢)مليار دينار وأستمر ذلك الإرتفاع الطردي للإيرادات العامة ،إذ بلغت الإيرادات العامة والإيرادات النفطية أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢ إذ بلغت (١١٩٤٦٦.٤)مليار دينار للإيرادات العامة ، و(١٠٨٦٩٢.٨)مليار دينار للإيرادات النفطية ،إلا إن ذلك الإرتفاع لم يدم طويلا إذ حصلت بعض التذبذبات في أسعار النفط مما سبب إنخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للأعوام (٢٠١٣,٢٠١٤,٢٠١٥,٢٠١٦) مع إنخفاض متناقص بمعدل النمو إذ بلغ (٥- ,7.3 - ،٣٧-،١٨.١-%) على التوالي ، إذ بلغ حجم الإيرادات العامة خلال عام ٢٠١٦ (٥٤٤٠٩.٣)مليار دينار ، والإيرادات النفطية (٤٤٢٦٧.١)مليار دينار، ويرجع ذلك إلى تدهور أوضاع النفط وأنهيار أسعاره في أواخر عام ٢٠١٤ فضلاً عن الظروف الأمنية وتداعيات الأزمة المالية التي مرت بها الدولة ،مما أدى إلى إنخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى أدنى معدل خلال مدة الدراسة في عام ٢٠١٥ إذ بلغت النسبة (٧٧.٢ %)من حجم الإيرادات العامة ،أما الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى خلال تلك الأعوام كانت مرتفعة بشكل ضئيل مقارنة بالإيرادات النفطية ،أي لا تسد حجم الإنخفاض الحاصل في الإيرادات النفطية ، إلا أن خلال العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ نلاحظ إرتفاع الإيرادات العامة، وإن هذا الإرتفاع ناتج عن تحسن أسعار النفط الخام وإرتفاع حجم الطلب العالمي عليه مما أدى إلى إرتفاع حجم الإيرادات العامة إلى (٧٧٣٣٥.٩)مليار دينار عام ٢٠١٧ و(١٠٦٥٦٩.٨)مليار دينار عام ٢٠١٨ .وارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية إلى (٦٥٠٧١.٩)مليار دينار عام ٢٠١٧ و(٩٥٦١٩.٨)مليار دينار عام ٢٠١٨.

نلحظ من التحليل أعلاه إن الإيرادات النفطية إحتلت الحصة الأكبر في تمويل إيرادات الموازنة العامة للدولة مما يعكس إعتماد الدولة على النفط بشكل شبه كلي ، مقابل إنخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية والإيرادات الإخرى في تمويل الإيرادات العامة.

٣. **الدين العام :**إن ظاهرة الدين العام ظهرت بأبعادها الخارجية والداخلية في العراق ،نتيجة الحروب والعقوبات التي فرضت عليه والتي أضعفت بنية الإقتصاد نتيجة المبالغ الطائلة التي فرضت عليه مما إشتدت حدة الديون الداخلية والخارجية ،فضلاً عن العجز الذي عانت منه الموازنة العراقية طيلة تلك المدة وإنخفاض الإيرادات (Dippelsman, 2012) ومن أجل تتبع مسار تلك الديون لابد من تحليل هيكل الدين الداخلي والخارجي للمدة من عام ٢٠٠٣-٢٠١٨

أ. **تحليل الدين الداخلي**

يتكون الدين العام الداخلي من السندات الحكومية وحوالات الخزينة وعمليات السحب على المكشوف ويتم تمويل ذلك الدين من البنك المركزي والمصارف التجارية فضلاً عن المؤسسات غير النقدية ،وعند قيام الدولة بالإستدانة من الجهات الداخلية لا تترتب عليها تبعات إقتصادية على عكس الإقتراض من جهات أجنبية ،(Grant,vidler,2003)

من خلال الجدول (٣)يتبين إن هناك تذبذباً في حجم الدين الداخلي خلال مدة الدراسة إذ بلغ إجمالي الدين الداخلي عام ٢٠٠٣ (٥٥٤٣.٦٨٤)مليار دينار وأستمر بالإرتفاع حتى عام ٢٠٠٥ إذ بلغ (٦٢٥٥.٥٧٨)مليار دينار وبمعدلات نمو موجبة للأعوام ٢٠٠٤و٢٠٠٥ بلغت (٦.٨ و٥.٥ %)على التوالي ، ومن ثم إنخفض حجم الدين العام في المدة من عام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وبمعدلات نمو سالبة بلغت (١٥.١ ،٢.١ ،١٤.٢ - %)على التوالي إذ بلغ إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٦ (٥٣٠٧.٠٠٨)مليار دينار وأستمر الإنخفاض حتى وصل إلى (٤٤٥٥.٥٦٩)مليار دينار عام ٢٠٠٨ ،ويعزى سبب الإنخفاض إلى تحسن وضع العراق نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وإنخفاض عجز الموازنة ،إلا إن الدين العام الداخلي عاود الإرتفاع خلال العامين ٢٠٠٩و٢٠١٠ إذ بلغ إجمالي الدين الداخلي (٨٤٣٤.٠٤٩)مليار دينار عام ٢٠٠٩و(٩١٨٠.٨٠٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ ويرجع سبب الإرتفاع الى الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والتي أنعكست على وضع الإقتصاد ،ومن ثم إنخفضت أسعار النفط على أثر تداعيات تلك الازمة ،ومن ثم بعد ذلك سجل الدين العام الداخلي إنخفاض حتى وصل إلى (٤٢٥٥.٥٤٩)مليار دينار عام ٢٠١٣ ، وبمعدلات نمو سالبة للأعوام ٢٠١١و٢٠١٢و٢٠١٣ بلغت (١٨.٨ -،١٢.٠٧- ،٣٥ - %)على التوالي ،ويعزى ذلك الإنخفاض إلى إرتفاع أسعار النفط وتسديد إلتزامات الديون لحوالات الخزينة ووزارة المالية (البنك المركزي ،٢٠١٢و٢٠١٣ :٤١-٥٣)

جدول (٣) الدين الداخلي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)مليار دينار

حوالات الخزينة المركزية

السنة	السحب على المكشوف	السندات الحكومية	لدى البنك المركزي	لدى المصارف التجارية	لدى الاخرى	اجمالي حوالات الخزينة المركزية	اجمالي الدين الداخلي	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٣	٩٠٨.٩٣٤	.....	٣٠٧٩.٤٧٤	١٥٥٣.١٦٧	٢.١٠٩	٤٦٣٤.٧٥	٥٥٤٣.٦٨٤	....
٢٠٠٤	١٤٤٨.٤٠١	....	٣٢٣٤.٦٣٧	١٢٤٢.٠٢٣	....	٤٤٧٦.٦٦	٥٩٢٥.٠٦١	٦.٨
٢٠٠٥	١٨٢٠.٨٧١	....	٣٢٣٤.٦٣٧	١٢٠٠.٠٧٠	....	٤٤٣٤.٧٠٧	٦٢٥٥.٥٧٨	٥.٥
٢٠٠٦	١٨٢٠.٨٧١	....	٣٢٣٤.٦٣٧	٢٥١.٥	....	٣٤٨٦.١٣٧	٥٣٠٧.٠٠٨	-١٥.١
٢٠٠٧	....	....	٤٦٧٤.٧٠٥	٥١٩	....	٥١٩٣.٧٠٥	٥١٩٣.٧٠٥	-٢.١
٢٠٠٨	....	....	٣٩٥٥.٥١٩	٥٠٠.٠٥	....	٤٤٥٥.٥٦٩	٤٤٥٥.٥٦٩	-١٤.٢
٢٠٠٩	....	....	٣٩٥٥.٥١٩	٤٤٧٨.٥٣٠	....	٨٤٣٤.٠٤٩	٨٤٣٤.٠٤٩	٨٩.٢
٢٠١٠	....	....	٣٩٥٥.٥١٩	٥٢٢٥.٢٨٧	....	٩١٨٠.٨٠٦	٩١٨٠.٨٠٦	٨.٨
٢٠١١	....	....	٣٥٥٥.٥١٩	٣٨٩١.٣٤٠	....	٧٤٤٦.٨٥٩	٧٤٤٦.٨٥٩	-١٨.٨
٢٠١٢	....	....	٣١٥٥.٥١٩	٣٣٩٢	....	٦٥٤٧.٥١٩	٦٥٤٧.٥١٩	-١٢.٠٧
٢٠١٣	....	....	٢٧٥٥.٥١٩	١٥٠٠.٠٣	....	٤٢٥٥.٥٤٩	٤٢٥٥.٥٤٩	-٣٥
٢٠١٤	....	....	٢٤٥٥.٥١٩	٧٠٦٤.٥	....	٩٥٢٠.٠١٩	٩٥٢٠.٠١٩	١٢٣.٧
٢٠١٥	....	١٤.٢٥٢	٢٣٥٥.٥١٩	١٩٣١١.٧٠٤	١٠٤٦١.٠٥٧	٣٢١٢٨.٢٨٠	٣٢١٤٢.٨٠٥	٢٣٧.٦
٢٠١٦	....	١٦٩٦.٩٤٥	٢٣٥٥.٥١٩	٣٢٧٦٣.٥٥٤	١٠٥٤٦.٢٣٣	٤٥٦٦٥.٣٠٦	٤٧٤٦٢.٢٥١	٤٧.٦
٢٠١٧	....	٢٦٨٢.٤٢	٢١٥٥.٥١٩	٣٢٢٩٤.٦٢٤	١٠٥٤٦.٢٣٣	٤٤٩٩٦.٣٧٦	٤٧٦٧٨.٧٩٦	٠.٤
٢٠١٨	....	١٩٥٣.١٨٩	١٩٥٥.٥١٩	٢٨٤١٣.١٦٧	٩٥٠١.٠٤٣	٣٩٨٦٩.٧٢٩	٤١٨٢٢.٩١٨	-١٢.٣

المصدر: جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،النشرات السنوية المختلفة من (٢٠٠٣-٢٠١٨)

ومن ثم سجل الدين الداخلي إرتفاع حتى وصل إلى أعلى مستوى خلال مدة الدراسة في عام ٢٠١٤ إذ بلغ (٩٥٢٠.٠١٩)مليار دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (١٢٣.٧%) وأستمر هذا الإرتفاع في حجم الدين الداخلي للأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ حتى وصل إلى (٤٧٦٧٨.٧٩٦) مليار دينار في عام ٢٠١٧ وبمعدل نمو موجب بلغ (٠.٤%) ويعزى الإرتفاع في حجم الدين الداخلي إلى الصدمة التي تعرض لها واقع الإقتصاد العراقي نتيجة إنهيار أسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤ وما تلاها من سيطرة داعش على الأراضي العراقية ،والتي كلفته الكثير من النفقات لاسيما النفقات العسكرية والتي أضعفت بنية الاقتصاد وحملته الكثير من الديون ،أما في عام ٢٠١٨ نلاحظ إنخفاض حجم الدين الداخلي إلى (٤١٨٢٢.٩١٨)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١٢.٣-%) .ويرجع سبب الإنخفاض إلى تحسن وضع الموازنة العامة وتخفيض العجز الحاصل فيها خلال عام ٢٠١٨.

ب. **تحليل الدين الخارجي**

يتكون الدين الخارجي من الإقتراض من المؤسسات المالية والحكومة الأجنبية ،والذي يمثل عبئاً على الإقتصاد نتيجة تسديد القروض مع الفوائد المترتبة عليه ،ويمكن تتبع مسار الدين الخارجي خلال مدة الدراسة من خلال الجدول (٤) إذ يلاحظ إنخفاض حجم الدين الخارجي من (٢٢٦٢٦٦.١٢٨)مليار دينار عام ٢٠٠٣ إلى (١٢٩٠٠٨.٩٦٤)مليار دينار عام ٢٠٠٤، وبمعدل نمو سالب بلغ (٤٣-) وأستمر الإنخفاض في حجم الدين الخارجي حتى عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (٥٢٨١٧.٦٧)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١.٢٣%)ويرجع سبب الإنخفاض في حجم الديون الخارجية خلال تلك الأعوام إلى رفع العقوبات عن العراق بعد عام ٢٠٠٣ فضلاً عن أعادة جدولة الديون والإعفاءات التي حصل عليها من قبل نادي باريس والتي من خلالها تم إطفاء نسبة (٨٠%)من الديون (صالح ،٢٠١٨ متوفر على الرابط الآتي http://iraqieconomists.net ٢٨ /٤/٢٠١٩) وبعد ذلك سجل الدين الخارجي إرتفاع للأعوام (٢٠١٠ -٢٠١٢) إذ إرتفع من (٥٢٩٥٨.٤٥٨)مليار دينار عام ٢٠١٠ إلى (٥٤٠٢٢.٦٦٢)مليار دينار عام ٢٠١٢ .وبمعدل نمو موجب بلغ (٢.٣%)ويعزى سبب الإرتفاع إلى إرتفاع حجم القروض الجديدة المقدمة للدولة وإرتفاع حجم قروض إعادة الجدولة .

جدول (٤) الدين الخارجي للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٨)مليار دينار

السنة	الدين الخارجي ***	معدل النمو%
٢٠٠٣	٢٢٦٢٦٦.١٢٨	...
٢٠٠٤	129008.964	-٤٣
٢٠٠٥	104924.16	-١٨.٦
٢٠٠٦	86334.7	-١٧.٧
٢٠٠٧	74628.834	-١٣.٥
٢٠٠٨	53475.756	-٢٨.٣
٢٠٠٩	52817.67	-١.٢٣
٢٠١٠	52958.458	٢٦.٦
٢٠١١	54010.164	١.٩٨
٢٠١٢	54022.662	٢.٣
٢٠١٣	52733.296	-٢٣.٨
٢٠١٤	51531.872	-٢.٢٧
٢٠١٥	51639.119	٢٠.٨
٢٠١٦	50200.575	-٢.٧
٢٠١٧	49084.644	-٢.٢٢
٢٠١٨	46217.16452	-٥.٨٤

المصدر: ١- جمهورية العراق ،وزارة المالية ،دائرة الدين العام قسم الدين الخارجي *** ٢-تم تحويل الدين الخارجي من الدولار الى الدينار من قبل الباحث بالاعتماد على اسعار الصرف الواردة في تقارير البنك المركزي وللسنوات من (٢٠٠٣-٢٠١٨) .

ومن ثم عاود الدين الخارجي الإنخفاض من (٥٢٧٣٣.٢٩٦)مليار دينار عام ٢٠١٣ إلى (٥١٥٣١.٨٧٢)مليار دينار عام ٢٠١٤ ، وبمعدل نمو سالب بلغ (٢.٢٧-) بإستثناء عام ٢٠١٥ والذي إرتفع خلالها حجم الدين الخارجي إذ بلغ (٥١٦٣٩.١١٩)مليار دينار ،وبمعدل نمو موجب بلغ (٢٠.٨%) ومن ثم سجل الدين الخارجي بعد ذلك إنخفاضا للأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨ وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٢.٧ ،٢.٢٢ ،٥.٨٤ -%) ويعزى ذلك الإنخفاض إلى

الإعفاء الذي منحته الدول للعراق على ديونه المستحقة خلال تلك المدة .

١. **فشل السياسة الضريبية** :تعاني الأنظمة الضريبية في العراق من ضعف حاد في تمويل ورفد الموازنة بالإيرادات بسبب التحديات والعقبات التي واجهتها الدولة بعد عام ٢٠٠٣ من حروب وتدمير والتي أثرت على البنى الأساسية، (ناشد ،١٩٩٩).

❖ **العوامل التي أدت الى مزاحمة القطاع الخاص العراقي**

جدول (٥) اجمالي الإيرادات الضريبية ومساهمتها للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	الايرادات الضريبية	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي GDP	نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي GDP
٢٠٠٣	76.5	...	29586	20.
٢٠٠٤	159.6	108.6	53235.3	٠.٢
٢٠٠٥	495.3	210.3	73534	٠.٦
٢٠٠٦	591.2	19.3	95588	60.
٢٠٠٧	1228.3	107.7	107828	١.١
٢٠٠٨	985.8	-19.7	155636	٠.٦
٢٠٠٩	2050.5	108	139330	١.٤
٢٠١٠	1503.5	-26.6	171957	٠.٨
٢٠١١	2408.2	60.1	211391	١.١٣
٢٠١٢	2633.3	9.3	245186.4	1.07
٢٠١٣	2876.8	9.2	267396	1.07
٢٠١٤	1885.1	-34.4	260610.4	0.7
٢٠١٥	2015	6.8	191716	051.
٢٠١٦	3861.8	91.6	196536.3	1.9
٢٠١٧	6298.2	63.08	225995.1	2.7
٢٠١٨	5686.2	-9.7	251064.4	2٢.

المصدر: جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات مختلفة .

والجدول (٥)يوضح تذبذب حجم الإيرادات الضريبية إذ بلغت الإيرادات في عام ٢٠٠٣ (٧٦.٥)مليار دينار وهي تعد أقل نسبة طوال مدة البحث ويعود سبب الإنخفاض إلى تدهور الأوضاع الأمنية الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحصيل الضرائب وأخذت الإيرادات الضريبة بالتذبذب طول مدة البحث ما بين الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت إلى (٢٠٥٠)عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو مرتفع بلغ (١٠٨%)ويعزى سبب الإرتفاع ليس إلى تحسن وضع الإيرادات الضريبية أو طرق تحصيلها وإنما إلى إنخفاض أسعار النفط عام ٢٠٠٨ والتي تنعكس بأثرها على حجم الإيرادات النفطية وإنخفاضها ومن ثم لجأت الدولة إلى الضريبة لسد حاجة الدولة من النفقات العامة وتغطيتها) ، وأخذت بعد ذلك الإيرادات بالتذبذب ما بين إرتفاع وإنخفاض حتى وصلت أعلى معدل خلال عام ٢٠١٧ إذ بلغت (٦٢٩٨.٢) وبمعدل نمو مرتفع بلغ (٦٣.٠٨%) وبعد ذلك إنخفضت إلى (٥٦٨٦.٢)مليار دينار عام ٢٠١٨وبمعدل نمو سالب بلغ (٩.٧-%)إذ على الرغم من تزايد الإيرادات الضريبية خلال سنوات الدراسة إلا أن مساهمتها للناتج المحلي الإجمالي كانت ضئيلة جداً لن تتجاوز نسبة ٢% إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٨) (١.٠٨%) وهي نسبة منخفضة ،تدل على إعتماد الموازنة العراقية على الإيرادات النفطية وإهمال الإيرادات الضريبية.

٢. **الإستمرار في زيادة التوظيف والإنفاق .**

أن من أهم العوامل التي زاحمت القطاع الخاص وأسهمت في إبعاده عن دوره المهم في حجم الأنشطة بعد عام ٢٠٠٣ هي زيادة عملية التوظيف وتوسيع الملاكات وزيادة إستيعاب الأيدي العاملة في أجهزة الدولة ولاسيما الأجهزة الأمنية، ومن ثم عدم إفساح المجال للقطاع الخاص في إستيعاب الأيدي العاملة و

أنعكست آثار البطالة المقنعة على تدني مستوى إنتاج العاملين وضعف كفاءتهم ، (العمري ،٢٠١٣).

٣. **إرتباط القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي** :

أن إرتباط القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي جاء نتيجة للدور الكبير الذي يلعبه حجم الإنفاق الحكومي بالتدخل في مختلف الأنشطة الأقتصادية ، إذ يعد الإنفاق العام من أهم الدعائم التي ترتكز عليها الدولة في تحقيق أهدافها ،وتنفيذ برامجها والذي يعكس فعالية وقوة الحكومة ،لاسيما أن الإنفاق الحكومي العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بدأ بالتزايد نتيجة التطورات والأحداث التي مرت بها الدولة من سياسة الإنفتاح وعمليات التوظيف الكبيرة وغيرها من العوامل التي تم التطرق لها سابقاً والتي أنعكست سلباً على القطاع الخاص والبنى التحتية التي تحتاج إلى إعمار (Richard K.Vedder,1998)

مما سبق نلحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي المفرط لاسيما في الأجل الطويل وتشجيع أنماط التشغيل في الدولة وزيادة أجور ومخصصات العاملين في القطاع الحكومي سيؤدي إلى التأثير المعاكس للقطاع الخاص و ضمور الإستثمار والإنتاج مما ألحق الأذى بالبنى التحتية التي تعد شرطاً في سبيل النهوض بالقطاع الخاص والتأثير على عملية النمو الاقتصادي نتيجة زيادة الطلب الكبير الناتج عن تزايد الإنفاق الحكومي وإن توجه الدولة سيكون زاحماً للقطاع الخاص لاسيما إن القطاع الخاص يعاني من هشاشة الدور الذي يؤديه و أن القطاع الخاص ضعيف الإمكانات الإستثمارية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. إن السياسة المالية في مدة بعد التغير والتحول نحو النظم الديمقراطية كانت توجه أغلبها نحو التوظيف الحكومي والإنفاق على المشتريات الحكومية وزيادة الدخول ومن الواضح أن أغلب النفقات العامة هي نفقات تشغيلية ،مقابل انخفاض حجم النفقات الاستثمارية طيلة مدة الدراسة مما يعكس مستوى الإختلال في هيكل الاقتصاد العراقي وإنعدام الطاقة الإنتاجية لإستيعاب النفقات الإستثمارية .

٢. تغلب الإيرادات النفطية على الإيرادات الاخرى وأخذها الحصة الأكبر في تمويل الموازنة العامة للدولة مقابل ضعف مساهمة الإيرادات الأخرى مما يكشف لنا أن العراق دولة ريعية بإمتياز .

٣. إن سياسة الإنفاق الكبيرة التي أتبعتها الدولة العراقية، وقيامها بتوظيف العاملين في القطاع الحكومي بدون إنتاجية تذكر خدمةً لمصالحها السياسية ، كانت سبباً في إنتشار ظاهرة البطالة المقنعة في العراق .

٤. إن ضعف القطاع الخاص العراقي ناتج عن تقادم الوسائل والإمكانات المادية اللازمة والضرورية للإنتاج وعدم تقديم الدعم المعنوي والمادي من قبل الحكومة، فضلاً عن فشل الأنظمة الضريبية وزيادة عملية التهرب الضريبي بسبب عمليات الفساد .

التوصيات

١. ضرورة البحث عن مصادر دخل أخرى في تغذية الإيرادات العامة للدولة ،والتقليل من الإعتماد على المورد النفطي لاسيما إن الإيرادات النفطية عرضة لتقلبات الأسعار التي تشهدها السوق ،الأمر الذي يجعلها متذبذبة ويتم ذلك من خلال إصلاح الأنظمة الضريبية في العراق .

٢. العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال؛ من خلال الإهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل لضريبي فتعميم أستعمال الإعلام الآلي سيخفض من التهرب والغش الضريبي ، و تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية

٣. مواجهة سياسة الانفاق الكبيرة التي اتبعتها الدولة العراقية نتيجة التوظيف الغير مدروس للأيدي العاملة من خلال تحسين وتنمية القطاع الخاص وجعلة الركن الأساسي لتشغيل الأيدي العاملة

٤. يمتلك القطاع الخاص في العراق قدرات ومؤهلات مالية وبشرية غير مستغلة وعليه لابد من تقوية الارتباط والتشابك بين القطاعات الإقتصادية الحكومية من أجل الإرتقاء بالاقتصاد العراقي من خلال عقد بروتكولات تعاون بين القطاع العام والخاص للإستفادة من الإمكانيات والخبرات المتوفرة لدى القطاع الخاص.

المصادر

الكايد ،محمد احمد.(٢٠١٠).الادارة المالية والدولية والعالمية – التحليل المالي والاقتصادي ،ط١ . عمان ، الاردن : دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

مخيف جاسم حمد ،حسن زيدان خلف المجمعي .(٢٠١٨).تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)دراسة تحليلية ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،جامعة تكريت ،المجلد ٠١ ،العدد ٤١ .

جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة الاحصائية السنوية .

ناشد ،سوزي عدلي .(١٩٩٩).ظاهرة التهرب الضريبي الدولي واثارها على اقتصاديات الدول النامية ،منشورات الحلبي الحقوقية .لبنان .

العمري ،مناهل مصطفى .(٢٠١٣). -مجلة دنانير ،العدد ٣ .

جمهورية العراق ،وزارة المالية ،دائرة الدين العام قسم الدين الخارجي

غصـان، حسـن بـن بلقاسـم .(٢٠٠٣).الإنفـاق العمـومي والاسـتثمار الخـاص: اختبـار أثـر المزاحمـة عبـر المعاينـة المعـادة: نشـر فـي مجلة الادارة العامة العدد (٤٣) .

Dippelsman ,Robert . (2012) .Claudia Dziobek and cariosa The Definition .

Grant, Susan ,vilder ,chris(2003)Heinemann economics for OCR ,printed in the UK by scotprint haddington ,first edition.

OPEC, Annual Statistical Bulletin(1970),table(13)P.24,and table 78

Andrew Richards.(2014) .Sustaining Democracy in The Developing world ,The Economic and social conditions for democratic consolidation ,

philip.A.klein, (1973).the management of market ,oriented economic A comparative wadswor the publishing company ,Belmont California ,.

Public Sector",Gutierre zmangas International Monetapy Fund.

Richard K.(1998) .Vedder and Lowell E. Gallaway,‘‘ -Government size and economic growth, Joint Economic committce,.